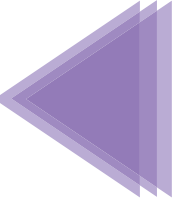


وزير يتهمه اللبنانيون بنبش القبور لصالح حزب الله

جبران باسيل

ضياح الحدود ما بين السياسة والفتنة

صلاح تقي الدين
كاتب سوري

سلمان وسامر أبو فرج من مرافقي الغريب، فيما أصيب الشاب سامو غصن 17- عاما- الذي لا ناقة له ولا جمل في كل ما جرى، برصاصه في رأسه جعلته طريح المستشفى في غيبوبة منذ ذلك اليوم وحتى تاريخ كتابة هذا المقال. الاعتراض الشعبي الكبير على باسيل كان نتيجة طبيعية لخطاباته من خلالها نبش قبور الحرب الأهلية السيئة الذكر، والتي شهدت أقسى معاركها الدموية المنطقية التي كان ينوي الدخول إليها. وبدأ أنه لم يأخذ بالاعتبار الحالة النفسية والذكرة الجماعية لأهالي المنطقة، الذين استفزهم قرار الزيارة، حيث كان عليه أن يأتي على ذكر بطولاته التي يصفها البعض بـ"الوهمية" في المحطة الأولى من زيارته إلى بلدة الكحالة، الأمر الذي تسبب بحالة الغليان التي شعر بها أبناء المنطقة.

يطالب بعض الأجداد

ليست المرة الأولى التي يثير فيها باسيل الملقب أيضا بـ"السلطان" الاعتراضات الشعبية على مواقفه وخطاباته التي تقع على قلوب أبناء المنطقة كالرصاص، فهو في مرحلة نبش القبور والمطالبة بعظام "أجداده" التي لا يعلم أين دفنت و"أجراس الكنائس" التي سرقت، إلى بقية المطالب التي لا تقف على قوس قزح، لكن الفريق المؤيد لجنبلاط اعتبرها

أنداك خطابات شعبية لا تهدف سوى إلى حشد "الغريزة" المسيحية انتخابيا لكي يستفيد منها في صناديق الاقتراع، فتجاهلها ولم يتعامل معها بندية. غير أن إصرار وزير الخارجية على الإشارة إلى هذا الموضوع في جميع جولاته المناطقية التي دأب على القيام بها، إلى جانب جولته الخارجية، ترجمه، بفجاجة، في القداس الذي دعا إليه التيار الوطني الحر في بلدة دير القمر في مارس الماضي تحت مسمى "التوبة والغفران" وبحضور جنبلاط شخصيا، فكان بمثابة "الشعرة التي قصمت ظهر البعير"، ولم يعد جائزا بالنسبة لأنصار رئيس التقدمي السمكتي على استفزازات باسيل و"محاصرة" المختارة، رغم دعوات جنبلاط الدائمة إلى التهدئة وعدم الانجرار إلى ما يتخفيه "محدثو النعمة" في عالم السياسة.

وتطوّرت الأمور أكثر بعد حادثة البساتين حيث وصل أرسلان والغريب رفع سقف مطالبهما إلى حدود اعتبار ما حدث بأنه "كمين" عن سابق ترصد وتصميم "لاغتتيال" الغريب، وهو وزير في الحكومة، الأمر الذي يحتم إحالة الصائد إلى المجلس العدلي، ما أعاد إلى أذهان الاشتراكي مؤامرة إحالة قضية تفجير كنيسة "سيدة النجاة" إلى المجلس نفسه والذي برأ رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع في قضية الكنيسة، لكنه أدانته في ملفات أخرى فتحها بعدما أسقطها قانون العفو العام الذي صدر عقب انتهاء الحرب الأهلية، فكانت النتيجة سجن جعجع 11 عاما وحل حزب القوات.

المفارقة هنا أن التحقيقات الأولية إلى جانب الفيديوهات المصورة التي



● إحالة حدث البساتين إلى المجلس العدلي، تعيد إلى الأذهان إحالة قضية كنيسة "سيدة النجاة" إلى المجلس نفسه الذي برأ جعجع وأدانته في ملفات أخرى.



● الرئيس الحريري يدرك جيدا مضمون رسالة وتوجه باسيل، وكان قد رفض ولا يزال دعوة الحكومة إلى الانعقاد لمنع تنفيذ ما يخطط له.



● خطاب نصرالله الأخير يطرح تساؤلات عديدة حول ضلوع حزب الله في مشروع "محاصرة" جنبلاط وكسر نفوذه بقرار سوري رأس حربته باسيل.



● الاعتراض الشعبي الكبير على باسيل يبدو نتيجة طبيعية لخطاباته التي يعتبرها كثير من المسيحيين "قنوية متقلبة" يستعيد بها ماضي الحرب الأهلية.

أصحاب الرؤوس الحامية بالسلم عنه باسيل، وليست في صالح البلد برمته الذي ينتظر الإفراج عن أموال المساعدات التي أقرها مؤتمر "سيد"، وهذا الأمر مرتبط بإقرار الموازنة العامة وقطع الحساب الذي يجب أن يحال من الحكومة إلى المجلس النيابي بعدما كانت أحالت قبل الحادثة قانون الموازنة.

في صالح "العهد القوي" الذي يدافع عنه باسيل، وليست في صالح البلد برمته الذي ينتظر الإفراج عن أموال المساعدات التي أقرها مؤتمر "سيد"، وهذا الأمر مرتبط بإقرار الموازنة العامة وقطع الحساب الذي يجب أن يحال من الحكومة إلى المجلس النيابي بعدما كانت أحالت قبل الحادثة قانون الموازنة.

انتشرت عقب وقوع الحادث تنفي قضية "الكمين"، وتؤكد بالمقابل أن مرافقي الغريب كانوا البادئين في إطلاق الرصاص العشوائي باتجاه المواطنين المعارضين على زيارة باسيل، لكن أرسلان ووزير الدفاع يصران على وجود "كمين" وأن الهدف كان اغتيال الغريب، ما يؤكد أن "ما وراء الأكمة" مؤامرة تستهدف جنبلاط بقصد كسر نفوذه.

وأمام هذا السقف العالي من المطالبات، انقسم البلد عموديا، فصار جنبلاط مدعوما من جعجع ورئيس الحكومة سعد الحريري ورئيس المجلس النيابي نبيه بري إحالة القضية إلى المجلس العدلي، في حين كان لافتا، إصرار الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله على الوقوف إلى جانب أرسلان "المظلوم والمقتول" كما قال في خطابه نهاية الأسبوع الماضي، ما طرح التساؤلات العديدة حول ضلوع حزب في مؤامرة "محاصرة" جنبلاط وكسر نفوذه بقرار سوري واضح ينقذه باسيل وأتباعه.

واستنادا إلى الدستور، فإن إحالة "جريمة" إلى المجلس العدلي تتم عبر مرسوم يصدر عن مجلس الوزراء، وهذا المرسوم عادي ولا يحتاج سوى إلى تصويت نصف أعضاء الحكومة، وهو متوفر مع الوزراء الـ11 للتيار الوطني الحر ورئيس الجمهورية، ووزراء حزب الله إلى جانب وزير تيار "المردة".

ورقة الثلث المعطل

لعب باسيل ورقة الضغط بمواجهة الرئيس الحريري عندما تعمد عقب الحادثة عقد "اجتماع" لوزرائه رغم دعوة الحكومة إلى الانعقاد في السراي الحكومي في جلسة عادية، وكانت بمثابة رسالة للحريري من باسيل بأنه يملك "الثلث المعطل" الذي استخدمه في العام 2010 لإسقاط حكومة الحريري الأولى، لكن الأخير ظل صامدا ولم يعلن تأجيل جلسة الحكومة إلا بعد

سقوط ورقة التوت

إزاء هذا الواقع، هل سيشهد الجبل حادثة أمنية أخرى مفتعلة لكي تستمر مغايل المؤامرة التي تستهدف جنبلاط الذي أثبت أنه لا يزال الزعيم الأول لغالبية مطلقة من الموحدين الدروز، كل ذلك بهدف إيجاد حجة لإرسال الذي لم يتمكن من الاستمرار في "جثة" النيابة والوزارة لولا المقعد الشاغر الذي تركه جنبلاط لأرسلان منذ انتخابات العام 2009 بعدما كان أذاقه طعم الخسارة في انتخابات العام 2005؟

هل بدأ رئيس النظام السوري تنفيذ التهديد الذي نقل عن لسانه عشية اغتيال الرئيس الراحل رفيق الحريري بأنه على استعداد لتخطيم الجبل على رأس جنبلاط "لديه دروز وليدي دروز"، لكن ليس من خلال الأقلية الدرزية التي يمثلها أرسلان بل من خلال "الهالة" العسكرية التي يمثلها حزب الله الرابض على مداخل الجبل من الناحيتين الجنوبية والشرقية المتمثل مؤخرا بـ"معمل الموت" الذي يقيم بيار فتوش في أعالي بلدة عين دارة، والذي كان سببا مباشرا في بداية انهيار علاقة جنبلاط بالحزب؟

يقال "لعن الله من يوظف الفتنة"، وهي ليست ببعيدة، لكن حادثة البساتين أسقطت ورقة التوت التي كان يتغطى بها باسيل ومن خلفه حزب الله وكشفت حقيقة النوايا المبيتة ضد مكانة المختارة، والفريق السياسي الوحيد الذي لا يزال قادرا على الوقوف بوجه كل مخططات "التسلل" السوري المتجدد إلى لبنان.

